

جامعة أفريقيا العالمية
مركز البحوث والدراسات الأفريقية

((العلاقات السياسية الأفريقية - التركية : المحددات والقضايا))

مقدم من

محمود زكريا محمود إبراهيم

مدرس مساعد علوم سياسية - معهد البحوث والدراسات الأفريقية

جامعة القاهرة

العام الدراسي

٢٠١٥

تعد العلاقات الأفريقية - التركية علاقات ذات عمق تاريخي ممتد ، حيث تعود جذور الارتباط بين كلا الطرفين إلي عهد الامبراطورية العثمانية وذلك في غضون القرنين الخامس والسادس عشر ، فالامبراطورية العثمانية كان لها وجود في إطار أقاليم أفريقيا شمال الصحراء ، وعلى الرغم من تاريخية هذه العلاقات المتبادلة بين الطرفين ، غير أنها مرت بمراحل عديدة تراوحت بين الازدهار تارة والانهيار تارة أخرى ، وقد حكم ذلك العديد من الاعتبارات المختلفة المتعلقة بالظروف والأوضاع المرتبطة بكلا الطرفين ، ويؤرخ للعلاقات الأفريقية - التركية المعاصرة منذ انتهاء الحرب الباردة مع مطلع التسعينات من القرن العشرين ، ولاسيما مع تبني تركيا لخطة عمل " الانفتاح على أفريقيا " في عام ١٩٩٨ م .

والتي ارتكزت بدورها على مجموعة من المكونات الرئيسية ، ولعل من بينها المكونين السياسي والدبلوماسي ، واللذان يعدان بمثابة حجر الأساس للعلاقات السياسية الأفريقية - التركية المعاصرة ، حيث شهد هذا البعد من العلاقات تحسناً تدريجياً ملحوظاً ولاسيما منذ منتصف العقد الأول من الألفية الجديدة ، وتحديداً مع إعلان تركيا عن " عام أفريقيا " في عام ٢٠٠٥ م ، وعقد قمتين للتعاون بين تركيا وأفريقيا في ٢٠٠٨ م و ٢٠١٤ م على التوالي ، ويكشف ذلك عن وجود رغبة حقيقية مشتركة لتطوير العلاقات البينية في شقها السياسي ، فضلاً عن وجود ثمة نوعاً من المدركات الإيجابية المتبادلة بين الطرفين ، وهو ما ينعكس على طبيعة التفاعلات السياسية المتبادلة بأنماطها المختلفة

ويعد البعد السياسي للعلاقات الأفريقية - التركية بمثابة الإطار العام الممهد لإقامة كافة أنماط التعاون بين الطرفين ، وعلى الرغم من أولوية وأرجحية البعد الاقتصادي في إطار منظومة التفاعلات البينية للطرفين ، غير أنه لا يمكن أن ينشأ ويستقر بدون وجود علاقات وتفاعلات دبلوماسية وسياسية راسخة ، والتي يحكمها منظومة من الأهداف والمصالح السياسية التي يحتفظ بها كل طرف في مواجهة الآخر ، فالجانب التركي يراهن على الوزن النسبي الكبير للدول الأفريقية ككتلة تصويتية في الأطر والمحافل الدولية ، وعلى رأسها الأمم المتحدة ، وذلك من أجل تمرير المصالح السياسية التركية على المستوى الدولي

في حين يراهن الجانب الأفريقي على الوزن السياسي لتركيا على المستويين الدولي والإقليمي ، من أجل الحصول على الدعم والمساندة من قبل تركيا حيال القضايا والمشكلات الأفريقية في إطار المحافل الدولية ، حيث تعد أحد القوى الإقليمية الرئيسية البارزة في إطار منطقة الشرق الأوسط ، ولاسيما منذ وصول حزب

العدالة والتنمية لسدة الحكم في عام ٢٠٠٢م ، فضلاً عن رغبتها وتطلعها لإيجاد علاقات سياسية بديلة للاتحاد الأوروبي الذي يتلأ في قبول عضويتها منذ عام ١٩٩٧م ، وفي ضوء ما سبق يمكن تناول العلاقات السياسية الأفريقية – التركية من خلال التطرق لعدد من المحاور الرئيسية ، والمتمثلة فيما يلي :

أولاً – محددات العلاقات السياسية الأفريقية – التركية

ثانياً – قضايا العلاقات السياسية الأفريقية – التركية

ثالثاً – البعد الدبلوماسي للعلاقات الأفريقية – التركية

رابعاً – رؤية حاضرة ومستقبلية لمسار العلاقات السياسية الأفريقية – التركية

أولاً – محددات العلاقات السياسية الأفريقية – التركية

تعد هذه المحددات بمثابة العوامل والاعتبارات الحاكمة والناظمة لواقع وجوهر العلاقات السياسية المتبادلة بين الطرفين ، وتتعدد وتتوزع هذه المحددات المؤثرة على واقع العلاقات السياسية الأفريقية – التركية المعاصرة ، والتي تتمثل فيما يلي :

١- المحدد التاريخي Historic Determinant

يتمثل بالأساس في كون تركيا ليس لها ميراث استعماري سابق في القارة الأفريقية ، حيث أنها لم تكن من بين القوى الاستعمارية الأوروبية لأفريقيا ، كما أنها لم تكن من بين تلك القوى التي نسجت خيوط الخريطة الاستعمارية في أفريقيا من خلال مؤتمر برلين (١٨٨٤م - ١٨٨٥م) ، فالأخير قاد إلي تقسيم القارة الأفريقية إلي مناطق نفوذ خاضعة للقوى الاستعمارية ، غير ان ذلك لا يعنى انعدام الصلة التاريخية بين تركيا والقارة الأفريقية ، والتي تعود جذورها إلي فترة وجود الامبراطورية العثمانية^١ ، وقد يكون من الملائم وضع العلاقات التاريخية التركية – الأفريقية في إطار عدد من المراحل الرئيسية ، فالأخيرة ستساهم في معرفة المدلولات والانعكاسات المتعلقة بطبيعة كل مرحلة على البعد السياسي للعلاقات المعاصرة بين الطرفين ، وتتمثل تلك المراحل فيما يلي :

¹ - Ali Bilgic and Daniela Nascimento , “Turkey’s new focus on Africa : causes and challenges” , Policy Brief (Norwegian peace building resource center , Sep 2014) , p.1

أ- المرحلة الأولى : عهد الامبراطورية العثمانية

فالإمبراطورية العثمانية كان لديها وجود - كلي أو جزئي - في إطار معظم الأقاليم الواقعة في أفريقيا شمال الصحراء وذلك في القرنين الخامس عشر والسادس عشر ، كما لعبت دوراً في مواجهة التدخلات البرتغالية في شمال أفريقيا عبر إرسال المساعدات العسكرية¹ ، كما كانت تعتبر تلك الأقاليم تابعة لها بشكل مباشر ، ولعل ذلك يرتكن بالأساس على جملة من الاعتبارات الثقافية ويأتي على رأسها الدين الاسلامي ، فضلاً عن اعتبارات التقارب الجغرافي بين الطرفين ، كما كان للإمبراطورية العثمانية نوعاً من الوجود الجزئي والمرحلي في بعض أقاليم أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء ، ومنها نيجيريا وتشاد والسودان والصومال ، غير أن هذا الوجود لم يستمر لفترة طويلة من الزمن ، وذلك على النحو الذي يسمح باعتبار تلك الاقاليم جزءاً من الامبراطورية العثمانية².

ب- المرحلة الثانية : (١٩٢٣-١٩٩٨م)

هي المرحلة الممتدة من انهيار الامبراطورية العثمانية وصولاً إلي تبني خطة عمل " الانفتاح على أفريقيا " ، ويلاحظ ان العلاقات المتبادلة بين الطرفين لم تكن مزدهرة بالشكل المطلوب ، بل كانت تمثل واحدة من أدنى مستوى متبادل من العلاقات بين الطرفين ، ويرجع ذلك إلي جملة من العوامل المتعلقة بالجانبين التركي والأفريقي ، أما المتعلقة بالجانب التركي تتمثل في كون السياسة الخارجية التركية خلال تلك المرحلة كانت ترتكز على العلاقات مع الدول الغربية حتى نهاية الحرب الباردة ، حيث أن الظروف الدولية للحرب العالمية الثانية والحرب الباردة من جهة ، والمشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية لتركيا من جهة أخرى ، حالت دوت قدرة تركيا على تعزيز علاقاتها مع المجتمعات غير الغربية ومنها الدول الأفريقية³.

كما أن عضوية تركيا في الامم المتحدة في عام ١٩٤٦م وانضمامها لحلف شمال الاطلنطي (ناتو) في ١٩٥٢م - أثرت على السياسة الخارجية التركية ، وذلك ليس على مستوى علاقتها مع الاتحاد السوفيتي

¹ - Mehmet Özkan, "Turkey's 'New' Engagements in Africa and Asia: Scope, Content and Implications", **PERCEPTIONS**(Volume XVI, Number 3, Autumn 2011) , pp :119-120

² - János beseny & Péter oláh , one of the new competitors in Africa: turkey , **aarms** (vol. 11, no. 1 , 2012) p. 136

³ - Volkan Ipek , "The 2011 landing of turkey on Somalia: a successful attempt of a successful plan", **European Scientific Journal** (May 2014) , p.435

فحسب ، بل على مستوى علاقتها مع دول أفريقيا وآسيا ، كما أن الاعتقاد التركي بعدم فعالية حركة عدم الانحياز في مواجهة التمدد والتوسع السوفيتي ، قاد إلي افراز نوعاً من المواجهة بين الدول الأفريقية التي شاركت في حركة عدم الانحياز وتركيا ، وهو ما بات جلياً خلال مؤتمر باندونج في عام ١٩٥٥م ، فضلاً عن الاخفاق التركي لدعم قضية استقلال الجزائر في الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٥٦م ، خلف جانباً سلبياً أضر بالعلاقات التركية - الأفريقية ^١.

بينما الأسباب المتعلقة بالجانب الأفريقي فتكمن في المشكلات الداخلية التي عانت منها الدول الأفريقية ، ومنها الكفاح المسلح ضد الاستعمار الأجنبي لنيل الاستقلال ، وما يرتبط بذلك من عملية لبناء الدولة ، وعلى الرغم من وجود بعض الاهتمام التركي حيال أفريقيا خلال هذه المرحلة (مرحلة الحرب الباردة) ، غير أنه بات قاصراً على أقاليم شمال أفريقيا ، حيث لم تولى تركيا اهتماماً بالجزء الجنوبي من القارة خلال تلك المرحلة ، باستثناء ما لعبته من دور في حصول كل من غانا وناميبيا وزيمبابوي على استقلالهم ، وخلال هذه المرحلة اعترفت تركيا باستقلال كافة الدول الأفريقية مع مطلع الستينيات من القرن العشرين ^٢.

ومع انتهاء الحرب الباردة مع مطلع التسعينيات من القرن العشرين ، اختلفت طبيعة النظام الدولي وبنية وهيكلك القوة الخاص به ، حيث ساد العالم ما اصطلح تسميته (النظام العالمي الجديد) القائم على الاحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، وكنتيجة للطبيعة الجديدة لسياسة العلاقات الخارجية على المستوى العالمي ، عملت تركيا على إعادة هيكلة سياستها الخارجية وتبنت أطراً مختلفة في إدارتها لملف علاقتها الخارجية ومنها الدول الأفريقية ، وذلك من أجل أن يكون لها هوية دولية جديدة قائمة على مفهوم العمق الاستراتيجي ، والذي سوف يعزز بدوره من المكانة والأمن الدولي لتركيا ^٣.

ج- المرحلة الثالثة : منذ عام ١٩٩٨م

تعد بمثابة بداية التحول الإيجابي في مسار العلاقات التركية - الأفريقية على كافة المستويات ، حيث تبنت تركيا خطة عمل للقارة الأفريقية أطلق عليها " الانفتاح على أفريقيا " في عام ١٩٩٨م - والتي سيتم تناولها

^١ - **Ibid.**, p.436

^٢ - Mehmet Özkan, **Op.Cit.**, pp : 120-121

^٣ - János beseny & Péter oláh, **Op.Cit.**, p.137

لاحقاً بالتفصيل ، والتي ارتكزت بصفة عامة على عدداً من النقاط الرئيسية ، والتي تتمثل في تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية ، وافتتاح ثلاثة قنصليات تركية في أفريقيا ، ورفع مستوى التعاون في مجالات التجارة والرعاية الصحية والزراعة ، وتعزيز العلاقات والصلات التعليمية التركية مع أفريقيا ، فضلاً عن دعم تركيا لبرامج المساعدات والاستثمارات في أفريقيا ، وقد أخذت العلاقات المتبادلة بين الطرفين دفعة قوية ومنحى جديد نحو التعاون بدرجات مرتفعة ولاسيما منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلي سدة الحكم في تركيا (AKP) في عام ٢٠٠٢م^١ ، وهذه المرحلة من العلاقات المتبادلة هي التي سينصب التركيز عليها ، حيث أنها تجسد الواقع المعاصر للعلاقات السياسية الأفريقية - التركية .

٢- المدركات المتبادلة Mutual perceptions

تعد المدركات المتبادلة بمثابة المحدد الأبرز المؤثر على العلاقات السياسية المتبادلة بين الطرفين ، ذلك أنها مسئولة عن تكوين الصورة الذهنية التي تحتفظ بها كل طرف حيال الطرف الآخر ، والتي تنعكس على الجانب الحركي والديناميكي للعلاقات والتفاعلات المتبادلة بين الطرفين على كافة المستويات ، ويمكن القول بوجود تطور في المدركات التركية حيال القارة الأفريقية ، حيث كانت المدركات التركية قائمة على التمييز والتفريق بين القسم الشمالي والجنوبي في القارة الأفريقية خلال مرحلة العهد العثماني ، أو ما بين دول أفريقيا شمال الصحراء ودول أفريقيا جنوب الصحراء

فتركيا كانت لديها نوع من المدركات الإيجابية نحو أقاليم أفريقيا الواقعة شمال الصحراء ، ومرد ذلك إلي جملة من الاعتبارات التاريخية المتمثلة في الوجود العثماني في شمال أفريقيا ، والجغرافية المتعلقة بالتقارب الجغرافي بين الطرفين ، فضلاً عن الدين الاسلامي الذي يسود دول شمال أفريقيا العربية وتركيا^٢ ، الأمر الذي دفع تركيا للنظر لشمال أفريقيا على أنه بمثابة جزءاً من المجال الخارجي المحيط بها (الشرق الأوسط الكبير) ، وذلك على النقيض من الإدراك السلبي التركي حيال أقاليم أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء ، حيث

¹ - **Idem** .

² - Mehmet Özkan, "Turkey's rising Role in Africa", **Turkish policy quarterly**(İstanbul , Vol.9 , No.4 , Winter .2010) pp: 94-95

كانت تنظر لها على انها بعيدة جغرافياً كأقاليم ، وتعاني من مشكلات عديدة من قبيل الفقر والحروب الأهلية والمجاعات والأمراض والأوبئة وغيرها ^١ .

غير أن المنظور الإدراكي التركي اختلف تدريجياً منذ انتهاء الحرب الباردة منذ مطلع التسعينيات من القرن العشرين ، حيث بدأت تركيا تنظر لأفريقيا وفقاً لمنظور متكامل وشامل ، بحيث لم يعد الفكر التركي قائماً على التمييز بين شمال القارة الأفريقية وجنوبها ، بل بدأت تركيا تدرك أهمية إقامة علاقات استراتيجية مع كافة دول القارة الأفريقية وفقاً لقاعدة المصالح المتبادلة ، وهو ما جعل أفريقيا تمثل أحد محاور ودوائر الارتكاز الرئيسية للسياسة الخارجية التركية في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة ، ولاسيما مع وصول حزب العدالة والتنمية لسدة الحكم في عام ٢٠٠٢م ، وذلك إلي جانب كل من وسط اسيا والبلقان والشرق الأوسط ، واتساقاً مع هذه المدركات الإيجابية التركية نحو أفريقيا خلال تلك المرحلة والممتدة حتى تاريخه ، أكد وزير الخارجية التركي السابق (أحمد داود أوغلو) على " الاتراك ينظرون إلي أنفسهم ثقافياً على أنهم أفارقة ، وأن الأتراك لا يملكون خلفية سيئة مع الأفارقة ، بل يتشاركون في تاريخ جيد " ^٢ .

وقد انعكست هذه المدركات على الخطاب السياسي التركي نحو أفريقيا ، القائم على تصدير فكرة أن تركيا تعد " صديقة " للأفارقة ، وأنها تحارب معهم ضد الاستعمار الأجنبي الغربي ، وهي تلك المضامين التي أكد عليها (أوغلو) في إطار مؤتمر المراجعة الوزاري للشراكة بين أفريقيا وتركيا ، والذي عقد خلال الفترة الممتدة بين (١٥-١٦ ديسمبر ٢٠١١) ، حيث أكد على " أن التاريخ يتحدث عن أن رفاهية أفريقيا وتركيا لا يمكن فصلهم عن بعضهم البعض ، فالعلاقة قائمة على المساواة والاحترام المتبادل والتعاون والموقف المشترك ضد الأعداء ، كما ان تقوية التفاعلات والصلات الثقافية والتجارية والسياسية المتبادلة ستقود لتحقيق النجاح والرخاء للطرفين ، .. " ^٣ .

وفيما يخص المدركات الأفريقية نحو تركيا ، فيمكن القول أنها تتسم بعدم السلبية بصفة عامة ، وذلك انطلاقاً من جملة من الاعتبارات الرئيسية ، ويأتي على رأسها غياب الميراث الاستعماري التركي في القارة الأفريقية خلال عقود الهيمنة الأجنبية ، كما تجنبت الإمبراطورية العثمانية حيال التعامل مع الدول الأفريقية أية شكل

¹ - János beseny & Péter oláh, **Op.Cit.**, p.136

² - Ali Bilgic and Daniela Nascimento , **Op.Cit.**, pp:1-2

³ - **Ibid** , pp:1-2

من أشكال الاستغلال المادية أو المعنوية للمواطنين الأفارقة ، وذلك على كافة المستويات السياسية أو الثقافية أو الاجتماعية أو الاقتصادية ، ولعل هذا ما يفسر عدم فرض الهوية الثقافية التركية على حساب الهوية الأفريقية¹ .

ويضاف لما سبق انتهاج سياسة " الدبلوماسية الهادئة أو الناعمة " القائمة على الترغيب من قبل النخب التركية الحاكمة حيال التعامل مع أفريقيا وقضاياها ، فضلاً عن وجودية بعض جوانب التقارب والتناغم الثقافي بين الجانبين ، ويأتي على رأسها الدين الاسلامي ، والتي حرصت تركيا على إعادة إحيائها بعد فترة انقطاع على أثر الحكم العلماني للجمهورية التركية الوليدة على يد (كمال أتاتورك) ، وقد ساهمت تلك الاعتبارات في تكوين مدركات أفريقية قائمة على أن تركيا من الدول " الصديقة " لأفريقيا ، شأنها في ذلك شأن جمهورية الصين الشعبية ، من ثم فمسألة العقد التاريخية في المدركات الذهنية الأفريقية لم تكن حاضره تجاه السلوكيات والسياسات التركية المعاصرة .

٣- المحدد الدولي International Determinant

يعد بمثابة أحد أبرز المحددات المؤثرة على العلاقات المتبادلة بين الطرفين ، ذلك أنه يعكس تأثير خصائص وسمات وظروف النظام الدولي والقوى الكبرى الرئيسية المؤثرة فيه على واقع ومسار العلاقات القائمة بين الطرفين ، وبطبيعة الحال تلقى العلاقة القائمة بين تركيا والقوى الكبرى الرئيسية في النظام الدولي خلال الفترات التاريخية المختلفة - بظلالها على مسار العلاقات الأفريقية - التركية ، ففي مرحلة ما قبل قيام الجمهورية التركية (العهد العثماني) ، حرصت الامبراطورية العثمانية على توسيع مناطق وجودها في مناطق شتى من العالم ، بما في ذلك القارة الأفريقية ولاسيما الجزء الشمالي منها ، حيث كانت بمثابة القوى الرئيسية على المستوى العالمي ، والتي لها اليد الطولى في التحكم في مجريات النظام الدولي .

¹ - Chigozie Enwere , "The Dimensions and Challenges of Turkey-Africa Political Relations: A Historical-Analytical Inquiry" , **Turkish Journal of Politics** (Vol. 5, No. 1 , Summer 2014) , P.61

ومع قيام الجمهورية التركية في عام ١٩٢٣م على يد (كمال أتاتورك) ، حرص على التأكيد على الطابع العلماني للدولة الوليدة من خلال تعزيز الصلات مع العالم الغربي ، وهو ما قاد إلي قطع الصلات الثقافية لتركيا مع ماضيها الاسلامي بامتداده العربي والأفريقي^١ ، وقد ظلت العلاقات الخارجية التركية تركز على العلاقات مع الدول الغربية حتى نهاية الحرب الباردة ، حيث أن ظروف الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي حالت دون قدرة تركيا على تعزيز علاقاتها مع المجتمعات غير الغربية ، ومنها الدول الأفريقية بطبيعة الحال^٢ .

ومع انتهاء الحرب الباردة مع مطلع التسعينيات من القرن العشرين ، خضعت العلاقات الخارجية التركية لمراجعة شاملة حيال المجال الخارجي لها ، حيث باتت تركز على التعاون مع العالم غير الغربي ، كما تبنت تركيا سياسة خارجية متعددة الأبعاد واستباقية قائمة على فكرة المبادرة ، وهو ما دفعها لتعزيز صلاتها وعلاقاتها مع دول القارة الأفريقية شمالاً وجنوباً ، واستناداً لذلك وقعت تركيا العديد من الاتفاقيات الدولية مع دول غير غربية ، حيث وقعت على اتفاقية تعاون مع السودان في مجالات الصحة والأمن والثقافة ، والسنغال في مجال التعاون الفني والاقتصادي وذلك في عام ١٩٩٣م^٣ .

وعلى الرغم من ما سبق ، نجد ان العلاقات السياسية الدولية التركية عانت من مشكلة كبيرة في عام ١٩٩٧م ، وذلك على خلفية رفض الاتحاد الأوروبي ترشيح تركيا للانضمام له ، لأسباب تتعلق بالعلاقات المتدهورة بين تركيا مكل من قبرص واليونان ، وهو ما أدى إلي تجميد تركيا للحوار السياسي مع الاتحاد الأوروبي ، كما دفعها للتركيز على مبدأ السياسة الخارجية متعددة الأطراف بشكل أكبر ، والذي كانت أفريقيا أحد نقاط الارتكاز الرئيسية في إطاره ، ولاسيما الدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء ، ومن هنا جاء تبني تركيا لخطة عمل قائمة على " الانفتاح على أفريقيا " في عام ١٩٩٨م ، والتي انخرط في إطار الاعداد والتحضير لها العديد من الفاعلين المحليين (جماعات رجال أعمال & مجتمع مدني & ممثلي الوزارات & ممثلي

^١ - عبد السلام ابراهيم بغدادي ، "البعد الأفريقي في السياسة التركية المعاصرة" ، دراسات دولية (جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدولية ، العدد ٥٠ ، ٢٠١٣) ، ص ١

^٢ - Volkan Ipek , **Op.Cit.**, p.435

^٣ - Volkan Ipek , **Op.Cit.**, pp:435-438 .

الشركات والمؤسسات الخاصة والفردية) والأفارقة ، والتي عقدت بشأنها العديد من الاجتماعات التحضيرية لمناقشة العلاقات التركية - الأفريقية ^١ .

٤ - ركائز ومنطلقات العلاقات التركية الخارجية (الدولية) Turkish Foreign Relations Pillars

ترتكز العلاقات الدولية التركية المعاصرة على عدد من الركائز (المبادئ) الحاكمة والناظمة لطبيعة التفاعلات مع المجال الخارجي لتركيا ومنها أفريقيا بطبيعة الحال ، ولعل من أبرزها الدبلوماسية ، وتعددية الأبعاد ، وتصفير المشكلات مع دول الجوار ، والتحرك كفاعل مؤسس (منشأ) للنظام المنتمية له ، والتعاون الدولي ، فضلاً عن الاستباقية والمبادرة في التحركات الخارجية ^٢ ، وبالإضافة إلى ما سبق فقد استندت العلاقات الخارجية التركية على ركيزتين رئيسيتين فيما يخص إدارة التفاعلات الخارجية لها نحو المجال الخارجي المحيط بها .

أما الاولي فتكمن في مفهوم " العمق الاستراتيجي " ، والذي أعلن عنه " أحمد داود أوغلو " ^٣ ، ويرتكز هذا المفهوم على أهمية الحاجة لتعميق العلاقات الدبلوماسية والسياسية - الاقتصادية لتركيا مع دول الجوار ، ويكمن الهدف من وراءه في تعزيز الهوية الدولية لتركيا والسيادة الدبلوماسية لها المستندة على القوة الناعمة ، فضلاً عن دعم الفهم المشترك والامن مع الدول الجوار ، وهو ما يمثل نوعاً من التغيير والتحول عن السياسة الخارجية التركية التقليدية المرتكزة على البعد الأوروبي فحسب ، لذا فالجوهر الرئيسي لهذا المفهوم يكمن في تصحيح المكانة التركية الدولية ، بحيث تصبح بمثابة قوة إقليمية عظمى وفاعل اقتصادي مهيم في إطار

¹ - Ibid ., p.438

² -Ahmet Davutoğlu, **Principles of Turkish Foreign Policy and Regional Political Structuring** (International Policy and Leadership Institute (IPLI), Turkey Policy Brief Series , Third Edition , 2012) , p.3

^٣ - الذي تم تعيينه كبير مستشاري رئيس الوزراء (أوردوجان) وسفيراً في الحكومة التركية الثامنة والخمسين ، وذلك بعد الانتخابات العامة التي جرت بتاريخ ٣ تشرين ثاني ٢٠٠٢ ، واستمر بأداء هذه المهام في عهد الحكومتين التاسعة والخمسين والستين ، كما تم تعيينه في عام ٢٠٠٩م كوزير خارجية للجمهورية التركية ، ويعمل حالياً كرئيس وزراء للجمهورية التركية ورئيس حزب العدالة والتنمية الحاكم ، متاح في :

الأستاذ-الدكتور -أحمد -داود-أوغلو-وزير-خارجية-الجمهورية-التركية-ar.mfa. <http://www.mfa.gov.tr/>

منطقة الشرق الأوسط ، وجعلها بمثابة قوة معيارية لديها قدرة على نشر القيم والمعايير التركية ، فضلاً عن دورها في تشكيل أو التأثير على إرادات ومدركات الفاعلين الآخرين في إطار السياسات الإقليمية والدولية¹.

بينما الثانية فتتمثل في سياسة " الجسر والمحور " bridge and axis ، والتي على الرغم من أن جذورها تعود إلي الامبراطورية العثمانية ، بيد أنها لاتزال قائمة في إطار العلاقات السياسية والاقتصادية بين تركيا وأفريقيا في العصر الحديث ، حيث يتم التركيز في إطارها على الطابع العالمي للإمبراطورية العثمانية ، والذي يضيفى الشرعية على حاضر ومستقبل العلاقات الدولية مع أفريقيا ، وتشير هذه السياسة إلي ما يسمى " العثمانية الجديدة " ، وتتصرف الأخيرة إلي التأكيد على أهمية الثقافة والقيم والتاريخ المشترك كأدوات استراتيجية لتعزيز العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية مع الدول الأفريقية المجاورة والدول الأخرى في الاقليم ، ومن ثم فهي لا تتصرف إلي استراتيجية استعمارية للسيطرة على الدول الأفريقية ، لكنها تركز بالأساس على رؤية لسياسة خارجية تركية رشيدة ، قائمة على منحى أو توجه توفيقى نحو الدول الأفريقية ، ويستند هذا الأخير على الميراث التاريخي والثقافي التركي².

ثانياً - قضايا العلاقات السياسية الأفريقية - التركية

تعكس قضايا العلاقات المتبادلة بين الطرفين الجوهر والمحتوى الفعلي لهذه العلاقات ، كما أنها تبين الإطار الديناميكي أو الحركي لواقع العلاقات والتفاعلات السياسية المتبادلة ، والذي يعكس بدوره منظومة المصالح السياسية المتبادلة كأساس ناظم لتحركات وتفاعلات كل طرف حيال الطرف الأخر ، ومن أجل تحقيق التناول والتحليل الموضوعي لقضايا العلاقات السياسية الأفريقية - التركية ، فإن الأمر يقتضى التعرض إلي الإطار المؤسسي الحاكم والناظم لقضايا العلاقات المتبادلة كمستوى أول ، على اعتبار أنه يجسد الإطار التنظيمي الذي تتم في إطاره قضايا العلاقات السياسية ، على أن يتم التطرق لواقع ومضمون هذه القضايا كمستوى ثاني ، وذلك على النحو التالي :

¹ - Chigozie Enwere , Op.Cit., p.65

² - Ibid , pp:66-67

١- الأطر المؤسسية (التنظيمية) لقضايا العلاقات السياسية الأفريقية - التركية

يحكم العلاقات السياسية الأفريقية - التركية عدداً من الأطر المنظمة لواقع هذه العلاقات المتبادلة ، والتي ترتبط بالأساس بالجانب التركي باعتباره الطرف "المبادر" لتعزيز العلاقات مع الجانب الأفريقي ، ولاسيما منذ منتصف العقد الأول من الألفية الجديدة ، غير أن ذلك لا ينفى وجود استجابة ورد فعل أفريقي إيجابي حيال المساعي والتطلعات التركية الرامية لتعزيز العلاقات المتبادلة ، ومن ثم يمكن القول أننا أمام نمطين من الأطر المؤسسية الحاكمة للعلاقات السياسية الأفريقية - التركية ، وهي :

أ- الأطر المؤسسية المتعلقة بالجانب التركي

تتعدد وتتوغل الأطر المؤسسية التي سعت تركيا من خلالها لتعزيز وتعميق التعاون السياسي مع القارة الأفريقية ، والتي تتمثل فيما يلي :

١- تبني تركيا خطة عمل " الانفتاح على أفريقيا " في عام ١٩٩٨ م ، والتي مثلت نقطة الانطلاق الفعلية لتأطير التعاون التركي - الأفريقي في شتى المجالات ، وترتكز هذه الخطة على أربعة مكونات رئيسية ، وهي : المكون الدبلوماسي ويهدف إلى تعزيز التمثيل الدبلوماسي الرسمي لتركيا في أفريقيا ، والمكون السياسي ويرمي إلى تعزيز الصلات والروابط الثنائية ، والمكون الاقتصادي ويرتكز على تطوير علاقات تجارية واقتصادية متبادلة بين الطرفين ، فضلاً عن المكون الثقافي القائم على فكرة تعريف كل طرف بالطرف الآخر ، وذلك في إشارة مباشرة للعلاقات التركية مع أفريقيا جنوب الصحراء^١ .

وفيما يخص المكون السياسي - باعتباره يمثل نقطة الارتكاز الرئيسية للموضوع محل الدراسة - يتضمن على أربعة عناصر أو مقاييس رئيسية ، والتي تمثل بالأساس المحاور الرئيسية النازمة لكيان التفاعلات السياسية التركية نحو القارة الأفريقية ، والتي تتمثل فيما يلي^٢ :

- تعزيز الزيارات الرسمية المتبادلة بين تركيا وأفريقيا

- إقامة وتطوير الصلات مع صانعي السياسة الأفارقة عبر المنظمات الدولية

^١ - Volkan Ipek, **Op.Cit**, p.438

^٢ - **Ibid.**, p.439

- تعزيز المساعدات الانسانية والمتعلقة بحفظ السلم المقدمه لأفريقيا

- إيجاد آليات للتعاون والتشاور السياسي بين تركيا والدول الأفريقية

٢- قمة التعاون التركية - الأفريقية الأولى والتي عقدت في العاصمة التركية (اسطنبول) ، وذلك خلال الفترة (١٨-٢١ أغسطس ٢٠٠٨م) ، والتي عقدت بمشاركة نحو (٤٩) دولة أفريقية وممثلين من نحو (١١) منظمة دولية وإقليمية^١ ، ويجدر القول إلي عدم حضور ثلاث دول أفريقية ، وهي كل من سوازيلاند وليسوتو وموزمبيق ، وقد تبنت هذه القمة وثيقتين ، أما الأولى فتتمثل في "إعلان إسطنبول للتعاون التركي الأفريقي: التعاون والتضامن من أجل مستقبل مشترك" ، بينما الثانية فتكمن في "وثيقة إطار الشراكة التركية - الأفريقية" ، والتي تضمنت النص على وجود آلية متابعة لمسار التعاون بين الطرفين ،^٢ ، والتي أقرت مبدأ دورية انعقاد القمة كل خمس سنوات بشكل منتظم ، على أن يكون ذلك بألية التناوب بين تركيا والدول الأفريقية ، ومن ثم تم الاتفاق على انعقاد القمة التالية في دولة أفريقية بحلول عام ٢٠١٣م^٣ .

وقد سعت تركيا لإدراك وتحقيق هدفين رئيسيين على المدى المنظور من وراء انعقاد هذه القمة ، أما الأول فيكمن في تعزيز الصلات الاقتصادية وزيادة التجارة الكلية مع القارة الأفريقية ، وبالفعل صدر قرار في نهاية القمة بإنشاء الغرفة التركية - الأفريقية لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين الطرفين ، بينما يكمن الثاني في سعي تركيا لكسب تأييد الدول الأفريقية فيما يخص ترشحها للعضوية غير الدائمة لمجلس الأمن خلال الفترة (٢٠٠٩م - ٢٠١٠م)^٤ .

٣- قمة التعاون التركية - الأفريقية الثانية التي عقدت في (مالابو) عاصمة غينيا الاستوائية ، وذلك خلال الفترة (١٩-٢١ نوفمبر ٢٠١٤) ، وذلك تحت شعار " نموذج جديد للشراكة من أجل تعزيز التنمية المستدامة والتكامل " ، والتي تم الاتفاق في إطارها على عقد القمة الثالثة للشراكة بين تركيا وأفريقيا في تركيا

¹ - Ali Bilgic and Daniela Nascimento , **Op.Cit.**, P.1

² - Mehmet Özkan , "Turkey's rising Role in Africa", **Op.Cit.** , p.99

³ - János beseny& Péter oláh , **Op.Cit.**, pp:137-138

⁴ - Mehmet Özkan , "Turkey's rising Role in Africa", **Op.Cit.** , pp:99-100

في عام ٢٠١٩م ، وقد اسفرت هذه القمة عن الاتفاق على مجموعة من الأمور والمسائل ، والتي تمتد لتشمل على مختلف ميادين ومجالات العلاقات المتبادلة ، ولعل من أبرزها ما يلي¹ :

أ- استمرار التعاون في مجال السلم والأمن ، ويشمل ذلك على منع وإدارة وحل الصراعات ، وذلك من خلال تبادل الخبراء والمعلومات والبرامج التدريبية ، فضلاً عن تقوية ثقافة السلم

ب- إدانة الارهاب بكافة صورته وأشكاله ، وتقوية التعاون بين الطرفين لمواجهته ، واعتبار الجرائم المرتكبة من قبل الجماعات الارهابية على أنها بمثابة انتهاك خطير لحقوق الانسان الاساسية ، وتهديداً حقيقياً للأمن والاستقرار الوطني للدول

ج- تعزيز التنسيق في الأطر العالمية الاقتصادية والتجارية ، وذلك لأجل تحقيق المصالح المشتركة للطرفين ، وبدون التحيز للاتفاقيات والمعاهدات الدولية ، وتعزيز تبادل الاستثمارات وتشجيع إقامة علاقات تجارية مباشرة بين تركيا وأفريقيا ، وذلك من خلال فتح أسواق جديدة ورفع مستوى التبادل التجاري المتبادل بين الطرفين

د- دعم البرامج القارية الأفريقية ذات الاولوية ، من قبيل هيكل السلم والأمن الأفريقي (APSA) ، والية مراجعة النظراء الأفريقية التابعة لمبادرة النيباد (APRM) ، والبرنامج الشامل للتنمية الزراعية لأفريقيا (CAADP) ، وتسريع التنمية الصناعية في أفريقيا (AIDA) ، وغيرها من البرامج الأخرى .

هـ- تعزيز العلاقات والتعاون بين المؤسسات العاملة في مجالات حقوق الانسان والديمقراطية ، والتعاون ومتابعة جهود نحو تحقيق أهداف الألفية الإنمائية (MDGs) بحلول عام ٢٠١٥م ، وكذا أجندة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ انطلاقةً من كونها تمثل فرصة فريدة لإدراك الرؤية المشتركة لعالم يحظى بالمساواة والعدل والسلم

¹ - Republic of Turkey, Ministry of Foreign Affairs, **New model of partnership for the strengthening of sustainable development and integration**, second Africa –turkey summit, 19-21 November 2014 , pp : 2-4

و- تفعيل آلية المتابعة والتي تأسست في الإطار التعاوني للشراكة التركية - الأفريقية ، وذلك في اسطنبول في ١٩ أغسطس ٢٠٠٨م ، وذلك من خلال الاتصالات المنتظمة والمكثفة ، وتبني خطة التنفيذ المشتركة للشراكة التركية - الأفريقية لعام (٢٠١٥-٢٠١٩) ، وذلك من أجل تعزيز التعاون الشامل المتبادل بين الطرفين .

ب- الأطر المؤسسية المتعلقة بالجانب الأفريقي

١- قبول تركيا كعضو مراقب في منظمة الاتحاد الأفريقي وذلك في ١٢/٤/٢٠٠٥م ، والذي يمثل المظلة المؤسسية الجماعية التي تشمل على كافة الدول الأفريقية ، وهو ذات العام الذي أعلنت تركيا انه "عام أفريقيا" ، كما صدر إعلان رسمي يقضي بكون تركيا تعد بمثابة " شريك استراتيجي " لأفريقيا من قبل الاتحاد الأفريقي ، وذلك خلال قمة الاتحاد الأفريقي المنعقدة في أديس أبابا في يناير ٢٠٠٨م ، وهو ما مهد الطريق أمام انعقاد القمة الأولى لتركيا وأفريقيا في اسطنبول في عام ٢٠٠٨م ، فضلاً عن كونها أصبحت عضواً في البنك الأفريقي للتنمية في مايو ٢٠٠٨م ، لتصبح بذلك العضو رقم (٢٥) من خارج القارة الأفريقية الذي ينضم للبنك^١ ، كما أصبحت تركيا عضو في الهيئة الحكومية للتنمية (إيجاد) في عام ٢٠٠٨م^٢ .

٢- الاعتراف بالتمثيل الدبلوماسي التركي من قبل بعض المنظمات الإقليمية القارية والفرعية في أفريقيا ، حيث تم الاعتراف بالسفير التركي لدى أديس أبابا من قبل الاتحاد الأفريقي ، كما تم الاعتراف بالسفارة التركية في (أبوجا) من قبل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعروفة اختصاراً (إيكواس) في عام ٢٠٠٥م ، فضلاً عن الاعتراف بالسفارة التركية في (دار السلام) من قبل جماعة شرق أفريقيا في عام ٢٠١٠م^٣ .

٢- واقع قضايا العلاقات السياسية الأفريقية - التركية

يجسد واقع القضايا السياسية للعلاقات الأفريقية - التركية ، الإطار الحركي الممارس الحاكم والناظم لكيان العلاقات السياسية المتبادلة بين الطرفين ، حيث أنها تعكس التوجهات والسلوكيات والممارسات المتبادلة بين

¹ - János beseny & Péter oláh , **Op.Cit.**, PP:137-138

² - Savaş Genç & Oğuzhan Tekin , **Op.Cit.** pp:94-95

³ - Chigozie Enwere , **Op.Cit.**, pp:70-71

الطرفين على مستوى القضايا ذات الطبيعة السياسية ، وبطبيعة الحال يحكم ذلك منظومة المصالح السياسية الوطنية التي يضعها كل طرف في اعتباره حيال الطرف الآخر ، فالتفاعلات السياسية الأفريقية - التركية تعكس المقاصد والأهداف التي يسعى كل طرف لإدراكها من خلال علاقته مع الطرف الآخر ، وهنا يمكن تناول قضايا العلاقات السياسية بين الطرفين ، وذلك من خلال رصدها على مستوى كل طرف على حدة ، وذلك على النحو التالي :

أ- القضايا السياسية المتعلقة بالجانب التركي

تتعد وتتنوع القضايا ذات الطبيعة السياسية التي عكست التوجهات السياسية التركية حيال القارة الأفريقية ، والتي تعكس بالأساس في جوهرها الركائز الرئيسية التي استندت عليها خطة عمل " الانفتاح على أفريقيا " في عام ١٩٩٨م ، حيث حرصت القيادة السياسية التركية على وضع تلك الركائز النظرية محل التطبيق على أرضية الواقع ، والتي تجسد قوام القضايا العلاقات السياسية التركية حيال القارة الأفريقية ، والتي تتمثل فيما يلي :

١- التغيير السياسي والتحول الديمقراطي في دول شمال أفريقيا العربية

تأتي على رأس القضايا السياسية على المستوى الأفريقي التي حرصت تركيا أن يكون لها توجه وسلوك نحوها منذ الوهلة الأولى ، فالتغيرات السياسية التي شهدتها دول شمال أفريقيا العربية (تونس ، مصر ، ليبيا) منذ نهاية عام ٢٠١٠م ومطلع عام ٢٠١١م ، استقطبت نحوها انتباه صانع القرار والنخبة الحاكمة التركية ، والتي يترأسها حزب العدالة والتنمية بقيادة (رجب طيب أردوغان) ، وذلك نظراً لكثافة المصالح التركية المختلفة القائمة في هذه الدول ولاسيما في شقها الاقتصادي ، وقد وضعت هذه التغيرات السياسية في دول " الربيع العربي " النخبة التركية الحاكمة في مأزق حقيقي ، يكمن في المفاضلة ما بين تأييد المطالب المشروعة للقطاعات الشعبية الثائرة من أجل إسقاط أنظمة الحكم المستبدة من جانب ، والحفاظ على الصلات والروابط والمصالح القائمة مع النخب الحاكمة في هذه الدول من جانب آخر ^١.

^١ - منتديات العلوم السياسية ، تركيا وثورات الربيع العربي ، متاح في :

ويمكن القول بوجود مجموعة من المحددات والاعتبارات العامة الرئيسية التي حكمت التوجه التركي حيال التغييرات السياسية الجزرية التي شهدتها دول " الربيع العربي " ، أما الأول فيمكن بالأساس في منظومة المصالح والأهداف السياسية والاقتصادية التي تحتفظ بها تركيا حيال تلك الدول ، بينما يتمثل الثاني في الرغبة التركية للتأكيد على المكانة والمنزلة التركية كقوى إقليمية في إطار منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، في حين يكمن الثالث في محاولة تركيا الاستفادة من تلك التغييرات السياسية لصالح الترويج للنموذج السياسي الوطني التركي القائم على ما يسمى " الديمقراطية الإسلامية " ، والتي مثلت الإطار السياسي الحاكم لتركيا منذ وصول حزب العدالة والتنمية لسدة الحكم في عام ٢٠٠٢م^١ ، أما الرابع فيتمثل في استغلال تركيا لتلك التغييرات لتوثيق علاقاتها الدولية ولاسيما مع الولايات المتحدة الأمريكية .

وقد تفاوتت استجابات السياسة التركية حيال الثورات التي شهدتها " دول الربيع العربي " ، وهو ما يعني بالأساس نسبية التوجه والموقف التركي حيال التعامل والتفاعل مع تلك التغييرات ، وسيتم إلقاء الضوء على الموقف التركي من تلك الثورات العربية ، وذلك على النحو التالي :

أ- الثورة التونسية

ظلت تركيا تراقب بشدة مشهد التغيير السياسي الجزري الواقع في تونس ، وذلك منذ اللحظة الأولى لاندلاع الثورة التونسية في نهاية عام ٢٠١٠م ، وحافظت تركيا على صمتها حيال الأحداث السياسية المتلاحقة المشتعلة هناك ، كما أنها حاولت الإمساك بالعصى من المنتصف ريثما تضح مجريات الأمور على أرضية الواقع ، وعلى الرغم من أن تركيا منذ الوهلة الأولى لم يكن لها موقف فعلي داعم لأيا من أطراف المشهد السياسي التونسي ، غير أن هذا الموقف التركي تغير بعد مرور أربعة أسابيع على اندلاع الثورة التونسية ، حيث أصدر وزير الخارجية التركي (أحمد داود أوغلو) بياناً أكد في إطاره على دعم بلاده للمطالب الديمقراطية للشعب التونسي ، وكما أعرب عن تطلع تركيا إلي أن تتم عملية التحول والانتقال نحو الديمقراطية في إطار احترام مبادئ التعددية والديمقراطية^٢ .

^١ - Chigozie Enwere , **Op.Cit.**, p.69

^٢ - مركز البحوث الأفريقية ، التقرير الاستراتيجي الأفريقي ٢٠١٠ - ٢٠١١ (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، الإصدار السابع ، أكتوبر ٢٠١١) ، ص . ٤١٤-٤١٥

ومن ثم يمكن القول أن تركيا لم تتبنى أية مبادرة فعلية لتجاوز أو احتواء التغيرات السياسية التونسية ، ويمكن تفسير هذا الموقف التركي حيال الثورة التونسية في ضوء جملة من الاعتبارات الرئيسية ، أما الاول فيتمثل في احتفاظ تونس بعلاقات وثيقة مع فرنسا - التي كانت تستعمرها في السابق- على كافة مستويات وأوجه التعاون المشترك ، بينما الثاني فيمكن في انخفاض عدد الرعايا الاتراك في تونس ، في حين يتمثل الثالث في انخفاض مستوى التبادل التجاري بين تركيا وتونس ، فالعلاقات التجارية والاقتصادية المتبادلة لم تصل لمرحلة الاعتماد المتبادل والشراكة الحقيقية^١ .

ب- الثورة المصرية

مر الموقف التركي حيال التعامل مع التغيرات السياسية الجذرية التي اندلعت في مصر منذ يناير ٢٠١١م بمرحلتين ، أما الأولى فتكمن في مرحلة ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م ، والتي جاء الموقف التركي حاسماً وغير متردداً نحوها ، وذلك بتجاه التأييد والدعم القاطع لمطالب القطاعات الشعبية العريضة الثائرة ، وقد تجلى هذا الموقف التركي الرسمي عبر العديد من الخطابات السياسية للمسؤولين الاتراك^٢ ، من قبيل خطاب رئيس الوزراء التركي (أردوجان) أمام حزب العدالة والتنمية في (٢٠١١/٢/١) ، حيث أكد على " ضرورة أن يصغى الرئيس مبارك لمطالب الشعب المصري وأن يتتحي عن السلطة نزولاً عن رغبة الشعب المصري " ، ولم يقتصر الموقف التركي على تقديم الدعم للثورة المصرية في هذه المرحلة فحسب ، بل أنها قدمت خارطة طريق لخروج مصر من المأزق السياسي ، والتي أعلن عنها رئيس الوزراء التركي (أردوجان) في (٢٠١١/٢/٨)^٣ .

وتتمثل بنود خارطة الطريق في إجراء انتخابات حرة ونزيهة في ظل إشراف دولي ، وإجراء محاكمات للأفراد المتورطين في أعمال العنف خلال أحداث الثورة المصرية ، والتأكيد على أولوية البدء في المرحلة الانتقالية ووضع جدول زمني لها ، ووضع نظام انتخابي جديد وفقاً للمعايير الدولية المتعارف عليها ، ويجد هذا

^١- المرجع السابق

^٢- محمد حامد الحناوي ، مكابيل أردوغان! الموقف التركي من ثورتي مصر في يناير ويونيو ، متاح في :

<http://studies.alarabiya.net ideas-discussions-في-مصر-من-ثورتي-التركي-الموقف-أردوغان-مكابيل-أردوغان>
يناير-ويونيو /

^٣- مركز البحوث الأفريقية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤١٦ .

الموقف التركي أسبابه الحقيقة في ضوء عدد من الاعتبارات الرئيسية ، والتي تتمثل بالأساس في الدور المصري المنافس والمناوئ لتركيا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، وتنامي حجم التبادل التجاري والاقتصادي بشكل ملحوظ في المرحلة السابقة على اندلاع ثورة يناير ٢٠١١ م^١ .

وقد حرص رئيس الوزراء التركي (أردوغان) على توطيد علاقته بمصر خلال تلك المرحلة ، حيث قام بزيارتين رسميتين إلي مصر خلال عام ٢٠١١ م ، وبوصول الرئيس المصري المعزول (محمد مرسي) لسدة الحكم في مصر في ٣٠ يونيو ٢٠١٢ م ، سعت تركيا لتوطيد وترسيخ العلاقات المتبادلة مع نظام حكمه ، حيث قدمت تركيا له كافة أشكال المساندة والدعم المالي والسياسي والاقتصادي ، بل ومثلت السند الرئيسي له على المستوى الإقليمي ، وذلك إلي جوار السند الأمريكي له على المستوى الدولي^٢ .

بينما تتمثل المرحلة الثانية في الموجة الثورية التصحيحية في ٣٠ يونيو ٢٠١٣ م ، والتي شهدت تحولاً جذرياً في الموقف السياسي التركي حيال مصر ، حيث وصفت النخبة الحاكمة التركية ما حدث في ٣٠ يونيو على أنه انقلاب عسكري ، ولم تعترف بالشرعية الثورية للقطاعات الشعبية العريضة التي قامت بالموجه الثورية التصحيحية لمسار ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ م ، وبالتالي فهي لم تعترف بإجراءات خارطة الطريق السياسية المنبثقة عن تلك الثورة ، وظلت تدافع عن شرعية الرئيس المصري المعزول (محمد مرسي) ، كما قامت بمطالبة الامم المتحدة ومجلس الامن بعقد جلسة تشاورية عن الشرق الاوسط والتركيز على الازمة المصرية ومع وصول الرئيس المصري (عبد الفتاح السيسي) لسدة الحكم في ٣٠ يونيو ٢٠١٤ م ، ولم تعترف تركيا بشرعية هذا النظام المنبثق عن ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ م ، وقد وصفت هذا النظام الحاكم في مصر بأنه " نظام انقلابي " ، وتوالت التصريحات التركية الرسمية المطالبة بعودة الرئيس المصري المعزول (محمد مرسي) ، إلي الحد الذي دفع الجانب المصري لتخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي مع تركيا لمستوى القائمين بالأعمال ، حيث طلبت مصر من السفير التركي بالقاهرة مغادرة البلاد باعتباره شخصاً غير مرغوب فيه ، كما سحبت مصر السفير المصري نهائياً من تركيا ، وقد ردت تركيا باستدعاء القائم بالأعمال المصري

^١ - المرجع السابق ، نفس الصفحة

^٢ - محمد حامد الحناوي ، مرجع سبق ذكره

وفقاً لمبدأ المعاملة بالمثل^١ ، وتبقى حالة التوتر وغياب التوافق والتناغم السياسي هي المسيطرة على مناخ العلاقات السياسية المصرية - التركية حتى تاريخه ، وذلك نظراً لاستمرار الموقف التركي الراض للاعتراف بالشرعية الثورية التي جرت في ٣٠ يونيو ٢٠١٣ والنظام السياسي الشرعي المنبثق عنها .

ج- الثورة الليبية

مر الموقف التركي بمرحلتين رئيسيتين من الثورة الليبية التي اندلعت في ١٧ فبراير ٢٠١١م ، أما المرحلة الأولى فهي التي اتسمت بالصمت ومراقبة الأحداث عن بعد من قبل الجانب التركي ، كما التزمت تركيا الحياد التام حيال أطراف الصراع السياسي الليبي ، حيث كانت تركيا تخشى أن تتورط في دعم أي من أطراف الصراع وذلك قبل أن تتضح لها مجريات الأمور على أرضية الواقع ، وعلى الرغم من أن تركيا راهت على عنصر الزمن والمستجدات الفعلية حتى تتبنى موقف واضح على المستوى الرسمي ، غير أن ثمة حالة من التأيد والدعم حيال الإطاحة بنظام الرئيس (معمر القذافي) على المستوى غير الرسمي (الشعبي)^٢ .

في حين اتسمت المرحلة الثانية بتبلور موقف تركي رسمي حيال الثورة الليبية ، حيث قررت تركيا الخروج عن صمتها والتخلي عن حيدتها نحو الصراع السياسي الليبي الداخلي ، فتركيا أعلنت تأييدها لمطالب الثوار الليبيين في مواجهة القوات الموالية لنظام الرئيس الراحل (معمر القذافي) ، لذا أيدت تركيا العقوبات الدولية المفروضة على ليبيا من قبل الامم المتحدة بموجب قرار رقم (١٩٧٠) ، والذي طالب بالاستجابة للمطالب المشروعة للشعب الليبي ، وتجميد أصول مجموعة من الشخصيات الليبية ومنعهم من السفر للخارج ، فضلاً عن حظر تصدير الأسلحة إلي ليبيا ، وعلى الرغم من تحفظها على قرار فرض الحظر الجوي على ليبيا في

^١ - العربية ، مصر تطرد السفير التركي.. وأنقرة ترد بالمثل تركيا تستدعي القائم بالأعمال المصري مما ينذر بتعقد العلاقات الدبلوماسية ، متاح في :

مصر تعلن سحب سفيرها من - أنقرة - <http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt//2013/11/23/> نهائياً.html

^٢ - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الموقف التركي من الثورة الليبية ، متاح في :

<http://www.dohainstitute.org/release/3e8c7bcc-ac22-4b15-bece-66e1eb3fcbc3>

بداية الأمر^١ ، إلا أنها عادت لتؤيده عقب صدور القرار رقم (١٩٧٣) الصادر من مجلس الأمن في ١٧ مارس ٢٠١١م^٢.

ويعد الاعتراض على التدخل العسكري الدولي المنفرد بمثابة مكون رئيسي في الموقف التركي حيال تجاوز الأزمة السياسية في ليبيا ، حيث انتقدت تركيا الهجمات الفرنسية الجوية ضد نظام القذافي ، ولذا فهي أيدت التدخل الدولي عبر القوات التابعة لحلف الناتو وذلك في ٢٤ مارس ٢٠١١م ، وذلك على أثر إعلان الولايات المتحدة الأمريكية موافقة الناتو على تحمل مسؤولية العمليات العسكرية في ليبيا ، وعلى الرغم من أن تركيا عرضت التوسط بين أطراف الصراع عبر عملية تفاوضية لإنهاء الصراع ووقف إطلاق النار المتبادل ، غير أنها طالبت بضرورة تخلي الرئيس الليبي (القذافي) عن السلطة في ٤ مايو ٢٠١١م^٣.

٢- دعم العضوية غير الدائمة لتركيا في مجلس الأمن الدولي

تعد واحدة من أبرز المصالح السياسية التي حاولت تركيا تحقيقها وإدراكها عبر الاستفادة من علاقتها مع الدول الأفريقية ، ولعل هذه المصلحة التركية تأتي على رأس الأهداف والمصالح السياسية التي استهدفت تركيا تحقيقها من وراء عقد القمة التركية - الأفريقية الأولى في (اسطنبول) في عام ٢٠٠٨م ، فعلى المدى القصير سعت إلي تركيا للحصول على دعم الدول الأفريقية بشأن ترشيحها للحصول على العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن في أكتوبر ٢٠٠٨م^٤.

وبالفعل تمكنت تركيا من تحقيق وإدراك هذا الهدف ، حيث أصبحت عضواً غير دائم في مجلس الأمن الدولي للفترة (٢٠٠٩م - ٢٠١٠م) ، وذلك بعد أن حصلت على نحو (١٥١) صوتاً من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة^٥ ، وقد ساهمت الأصوات الأفريقية في تعزيز وترجيح كافة تركيا في هذا الصدد ، ولعل

^١ - مركز البحوث الأفريقية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص : ٤١٧ - ٤١٨

^٢ - وقد تضمن هذا القرار على عدد من الأمور الرئيسية ، وهي حماية المدنيين الليبيين ، ومنطقة حظر الطيران وحظر الرحلات الجوية ، وإنفاذ حظر الأسلحة ، تجميد الأصول لبعض الشخصيات الليبية ومنعهم من السفر للخارج ، متاح في :

http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/IMG/pdf/Resolution_1973_cle054529.pdf

^٣ - المرجع السابق ، ص . ٤١٨

^٤ - Mehmet Özkan , **Turkey Discovers Africa: Implications and Prospect**(Ankara : SETA Foundation for Political, Economic and Social Research , Policy Brief No.22, Sep 2008) , p.5
^٥ - Isa Afacan, "The African Opening in Turkish Foreign Policy", **OrtadoğuAnaliz** (issue .52 , April 2013) , p.51

هذا ما أكدته رئيس تركيا (عبد الله جول) حيث أكد أن الدول الأفريقية قدمت الدعم الكامل بشأن عضوية تركيا غير الدائمة في مجلس الأمن ، وعلى المدى البعيد تستهدف تركيا تعزيز التعاون مع الدول الأفريقية في إطار المنتديات والمحافل الدولية من قبيل الأمم المتحدة ، وتبادل الآراء بين الطرفين فيما يخص القضايا الدولية والإقليمية¹ ، مع الأخذ في الاعتبار أن تركيا قد أعلنت ترشحها للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن للفترة (٢٠١٥م - ٢٠١٦م)^٢ ، وهو ما يعنى بالضرورة احتياجها لتأييد ودعم الكتلة التصويتية الأفريقية في الأمم المتحدة ، وذلك على نحو يؤمن لها الحصول على تلك العضوية مرة أخرى .

٣- تعزيز التنسيق والتشاور السياسي بين النخبة التركية وصانعي القرار في الدول الأفريقية

يعد من القضايا الرئيسية التي حرص الجانب التركي على تطويرها في إطار علاقاته مع دول القارة الأفريقية ، وذلك إدراكاً من الجانب التركي لأهمية الوزن النسبي للقارة الأفريقية في التأثير على النظامين العالمي والإقليمي ، وضرورة تعزيز التوافق في الرؤى والتوجهات السياسية المتبادلة حيال القضايا ذات الاهتمام المشترك ، وقد حرصت تركيا على تعزيز التنسيق والصلات السياسية مع الدول الأفريقية ، وذلك عبر عدد من الآليات الرئيسية والمتمثلة فيما يلي :

أ- آلية الزيارات الرسمية

أولت خطة عمل " الانفتاح على أفريقيا " الأولوية لمسألة تعزيز الزيارات الرسمية المتبادلة ، والتي يعد كل من رئيس الدولة ورئيس الوزراء ووزير الخارجية والبرلمان بمثابة الأطراف المعنية بها ، حيث استضافت تركيا نحو (١٦) رئيساً لدول أفريقية واقعة جنوب الصحراء وذلك خلال القمة التركية - الأفريقية الأولى في ٢٠٠٨م ، فضلاً عن استضافتها لعدد من رؤساء الدول الأفريقية خلال المؤتمر الرابع للأمم المتحدة للدول الأقل نمواً في عام ٢٠١١م ، وعلى الجانب الآخر قام الرئيس التركي بزيارات لكل من السنغال في عام

¹ - Mehmet Özkan , Turkey Discovers Africa: Implications and Prospect, **Op.Cit.** p.5

^٢ - وزارة الخارجية التركية ، متاح في :

<http://www.mfa.gov.tr/candidacy-of-the-republic-of-turkey-to-the-united-nations-security-council-for-the-period-2015-2016-ar.ar.mfa>

٢٠٠٨ م ، وكينيا وتنزانيا في عام ٢٠٠٩ م ، وجمهورية الكونغو الديمقراطية والكاميرون ونيجيريا في عام ٢٠١٠ م ، وغانا والجابون في عام ٢٠١١ م^١ .

وعلى المستوى الوزاري ، قام نحو (٦) من رؤساء الوزراء و(٢٦) وزير خارجية من المنتمين للدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء بزيارات رسمية لتركيا وذلك منذ عام ٢٠٠٣ م ، وقد كانت تلك الزيارات في إطار انعقاد القمة التركية - الأفريقية الأولى في ٢٠٠٨ م ، والمؤتمر الرابع للأمم المتحدة للدول الأقل نمواً في عام ٢٠١١ م ، فضلاً عن الزيارات الاعتيادية الأخرى ، وعلى الجانب الآخر قام رئيس الوزراء التركي بزيارات رسمية لكل من جنوب أفريقيا وإثيوبيا في عام ٢٠٠٥ م والسودان في عام ٢٠٠٦ م ، وإثيوبيا مرة أخرى في عام ٢٠٠٧ م ، والسنغال والنيجر والجابون في عام ٢٠١٣ م ، كما قام وزير الخارجية التركي بزيارات رسمية لكل من إثيوبيا وجمهورية جنوب أفريقيا والصومال في عام ٢٠١١ م^٢ .

كما ان رئيس الوزراء التركي (رجب طيب أردوغان) Erdogan يعد بمثابة أول رئيس وزراء تركي يلقي خطاباً أمام جمعية الاتحاد الأفريقي وذلك خلال زيارته لإثيوبيا في عام ٢٠٠٧ م ، ويعد الرئيس التركي (عبد الله جول) Abdullah Gul بمثابة أول رئيس تركي يلقي خطاباً في دولة أفريقية واقعة جنوب الصحراء وذلك أمام البرلمان الغاني خلال زيارته لها في عام ٢٠١١ م ، وخلال الفترة (٢٠٠٨م-٢٠١١ م) تم عقد نحو (٧٥) مؤتمراً وزارياً بين تركيا ودول أفريقيا جنوب الصحراء ، والتي وصل عددها نحو (٨٤) مؤتمراً بحلول عام ٢٠١٣ م^٣ ، وفيما يلي جدول يوضح عدد الزيارات التركية الرسمية لدول أفريقيا جنوب الصحراء

جدول رقم (١)

الزيارات الرسمية التركية رفيعة المستوى لدول أفريقيا جنوب الصحراء

السنوات	الرئيس	رئيس الوزراء	وزير الخارجية	الإجمالي
١٩٩٨-١٩٢٣	٢	١	١	٤
٢٠٠٣-١٩٩٨	-	-	-	-
٢٠١٤-٢٠٠٣	٨	٧	٣	١٨

Source: Turkish Ministry of Foreign Affairs

^١ - Volkan Ipek , **Op.Cit.**, PP : 439-440

^٢ - **Ibid.**, p.440

^٣ - **Idem**

ولم تقتصر الزيارات الرسمية على المستوى الرئاسي والوزاري ، بل امتدت لتشمل على لجان الصداقة البرلمانية ، والتي مثلت أحد الآليات الرئيسية لتنظيم الزيارات الرسمية المتبادلة بين الطرفين ، حيث أنشأ البرلمان التركي لجان صداقة مع كل من البرلمان السوداني في عام ١٩٩٩م ، والبرلمان المالي في عام ٢٠٠٦م ، والبرلمان الغيني في عام ٢٠٠٩م ، والبرلمان التنزاني في عام ٢٠١٠م والبرلمان السنغالي في عام ٢٠١٣م ، وعلى الجانب الآخر قامت وفود لجان الشؤون الخارجية التابعة لكل من البرلمان السوداني والسنغالي بزيارات للبرلمان التركي في عامي ٢٠٠٩م و٢٠١٠م على التوالي ، كما قامت أحد اللجان البرلمانية التابعة للبرلمان الكيني بزيارة لتركيا في ٢٠١٠م

ب - آلية الاجتماعات المتعلقة بالمنظمات الدولية والإقليمية

تم توظيف هذه الاجتماعات لإقامة صلات بين تركيا وصانعي السياسة الأفارقة ، حيث التقى الرئيس التركي (عبد الله جول) برؤساء كل من بنين والكاميرون والرأس الأخضر وجمهورية أفريقيا الوسطى ومدغشقر وناميبيا وسوازيلاند وزيمبابوي ، وذلك في إطار القمة رقم (٦٣) للجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة في سبتمبر ٢٠٠٨م ، كما التقى رئيس الوزراء التركي (أردوجان) مع رئيس وزراء الصومال ورئيس تنزانيا في إطار القمة (٦٤) للجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة في سبتمبر ٢٠٠٩م ، وخلال القمة التالية المنعقدة في عام ٢٠١١م ، التقى الرئيس التركي (عبد الله جول) مع رؤساء كل من الجابون وناميبيا ، في الوقت ذاته التقى وزير الخارجية التركي (أحمد داود أوغلو) مع وزراء خارجية كل من الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والجابون وإريتريا ومدغشقر وموزمبيق ورواندا وجنوب أفريقيا وتنزانيا وأوغندا ، فضلاً عن حضور تركيا للعديد من قمم الاتحاد الأفريقي^١.

ج- آليات التشاور السياسي

تعد بمثابة أحد الآليات المتضمنة في إطار خطة عمل " الانفتاح على أفريقيا " لعام ١٩٩٨م ، والتي ترمي إلي تحقيق المزيد من التقارب في التوجهات والرؤى السياسية من قبل تركيا مع الجانب الأفريقي ، وفي هذا الإطار وقعت تركيا على بروتوكولاً لإنشاء آليات للتشاور السياسي مع كينيا في عام ٢٠٠٨م ، وكل من

¹ - Ibid., p.441

جمهورية جنوب أفريقيا والسودان وإثيوبيا وتنزانيا وأوغندا في عام ٢٠٠٩م ، والكاميرون والجايبون في عام ٢٠١٠م ، وإثيوبيا والسودان وغانا في عام ٢٠١١م^١ .

٤- المساهمة في جهود حفظ السلم والأمن في الدول الأفريقية

تعكس مساهمة تركيا في مجال الحفاظ على السلم والامن أحد محاور المكون السياسي لخطة عمل " الانفتاح على أفريقيا " لعام ١٩٩٨م ، والمتعلق بالمساعدات الانسانية وحفظ السلم في أفريقيا ، حيث ساهمت تركيا بقوة في بعثات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة في أفريقيا وذلك لأجل تعزيز تنمية السلم والاستقرار السياسي في القارة الأفريقية ، حيث قدمت تركيا الدعم والعون المالي والبشري في نحو (٩) عمليات لحفظ السلم في القارة الأفريقية وذلك منذ عام ٢٠٠٨م^٢ .

فتركيا ساهمت بنحو (١٧) ضابطاً في بعثة الأمم المتحدة في ساحل العاج (UNOC) ، ونحو (١٥) ضابطاً في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (MONUC) ، كما ساهمت بنحو (٢٧) ضابطاً في إطار بعثتي الامم المتحدة في ليبيريا (UNMIL) والسودان (UNMIS) ، كما شاركت بنحو (٣) ضابطاً في إطار بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (MINURCAT) ، كما ساهمت بنحو (١١) ضابطاً في إطار بعثة الأمم المتحدة في دارفور (UNAMID) ، ونحو (١٢) ضابطاً في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS) ، كما تبرعت بنحو مليون دولار لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ، وفيما يخص المساعدات الانسانية ، نجد أن تركيا تبرعت بنحو (٦,٣٧٥) مليون دولار لكل من جزر القمر وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجيبوتي وإثيوبيا وكينيا ومدغشقر ومالي ومالاوي والنيجر والصومال وأوغندا ، وذلك خلال الفترة ما بين (٢٠٠٦-٢٠١٢م) ، وقد بلغت هذه التبرعات نحو (٨٠٠) مليون دولار في عام ٢٠١٣م^٣ .

وفي ذات الإطار لعبت تركيا دوراً بارزاً في المساهمة في جهود وعمليات حفظ السلم في القارة الأفريقية ، ومنها انعقاد مؤتمر دولي للمانحين من أجل تحقيق التنمية وإعادة الإعمار في دارفور ، والذي عقد في القاهرة

¹ - **Idem**

² - Chigozie Enwere , **Op.Cit.**, p.70

³ -Volkan Ipek , **Op.Cit.** p.441

برئاسة مصرية - تركية في عام ٢٠١٠م ، والذي أعلنت تركيا خلاله تقديم نحو (٧٠) مليون دولار كمساعدة لدارفور ، وذلك في قطاعات الزراعة والتعليم والصحة خلال الفترة ما بين (٢٠١٠-٢٠١٥) ،^١ كما عقدت تركيا مؤتمرين دوليين حول الصومال في اسطنبول وذلك في عامي ٢٠١٠م و٢٠١٢م على التوالي ، والتي كانت تهدف من ورائهما لبناء نوعاً من التوافق الدولي بشأن بناء الدولة والتنمية الاقتصادية في الصومال^٢ .

فتركيا استضافت مؤتمر الأمم المتحدة بشأن الصومال في عام ٢٠١٠م ، وذلك من أجل تعزيز الدعم الدولي لعملية السلام التي جرت في جيبوتي ، وقد أكدت تركيا في هذا المؤتمر على تأسيس خارطة طريق بشأن التسوية السلمية للصراع الدائر في الصومال^٣ ، كما استضافت تركيا المؤتمر الثاني للصومال بالتعاون مع الأمم المتحدة ، والذي عقد تحت شعار " إعداد مستقبل الصومال : أهداف لعام ٢٠١٥م" ، وذلك خلال الفترة (٢١ مايو - ١ يونيو ٢٠١٢م) في اسطنبول ، والذي حضره نحو (٥٧) دولة و(١١) منظمة دولية ، والذي هدف إلي رسم المسار المتعلق بإعادة بناء الصومال ، كما تبني نحو خمس نقاط رئيسية لأجل إعادة بناء الدولة الفاشلة في الصومال ، وتشمل هذه النقاط على بناء الوحدة الوطنية ، وتأسيس نظام سياسي جديد ، وإعادة الهيكلة الشاملة للاقتصاد ، وإعادة بناء القوة الوطنية الصومالية ، ورفع حالة العزلة المفروضة على الصومال^٤ .

ب- القضايا السياسية المتعلقة بالجانب الأفريقي

تكن - بطبيعة الحال - المصلحة السياسية الرئيسية التي تدرجها الدول الأفريقية من علاقتها السياسية مع تركيا في الحصول على الدعم التركي في المنظمات والمحافل الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة ، وذلك انطلاقاً من كون تركيا تمثل أحد القوى الإقليمية الرئيسية في إطار منطقة الشرق الأوسط ، وفي هذا الإطار قدمت تركيا وعوداً للدول الأفريقية بأن تولى اهتماماً بالقضايا والمشكلات الأفريقية وأن تضعها على أجندة المجتمع الدولي ، وذلك في حال حصولها على مقعد غير دائم في مجلس الأمن الدولي خلال الفترة

¹ - Center for Middle Eastern Strategic Studies, **Turkey in Africa: The Implementation of the Action Plan and an Evaluation after Fifteen Years**(Ankara : center for middle eastern strategic studies , no.124, July 2012) , p.12

² - Volkan Ipek , **Op.Cit.** p.441

³ - Chigozie Enwere , **Op.Cit.**, p.70

⁴ - Mehmet Ozkan , Turkey's Religious and Socio-Political Depth in Africa , Available at : www.lse.ac.uk/IDEAS/publications/.../SR-016-Ozkan.pdf , p.47

(٢٠٠٩م-٢٠١٠م) ، ، فضلاً عن توقعات الدول الأفريقية بالحصول على دعم لقضاياها القارية من خلال منظمة المؤتمر الإسلامي ، والتي تعد بمثابة أحد أبرز الأطر الإقليمية الفرعية المتعلقة بالدول الإسلامية^١ .
واتساقاً مع ذلك أشار السفير التركي لدى الأمم المتحدة (اباكان) في هذا الشأن إلي أن " تركيا اقتربت من المشكلات الأفريقية وكأنها دولة أفريقية ، وأنها تسعى لحل مشكلات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالمنظور الواسع ، كما أنها تسعى لبناء التوافق الدولي ، كما أنها تتصرف وفقاً لفكرة المساهمة في حفظ الاستقرار والسلام وتقوية الأمم المتحدة ، كما أن تركيا ساهمت في تطوير محادثات هامة عبر الأنشطة التي نفذتها في إطار أفريقيا جنوب الصحراء ، وأن ما يجعل تركيا مختلفة يكمن في حقيقة قدرتها على التحدث مع الجميع ومعالجة مشكلات الدول الأعضاء بالمفهوم الواسع ، ولذا تتبنى تركيا اقتراباً مستقلاً ، كما أن السياسة الخارجية الكفنه والنشطة لتركيا تجعلها محط أنظار الجميع " ^٢ .

ثالثاً - البعد الدبلوماسي للعلاقات الأفريقية - التركية

يعد بمثابة المحرك الرئيسي للعلاقات السياسية المتبادلة بين الطرفين ، بل ويمثل البعد الممهد والقاطرة لكافة أنماط العلاقات والتفاعلات المتبادلة سواءً على المستوى الاقتصادي أو الثقافي أو الاجتماعي وغيرها ، ويشهد واقع العلاقات الدبلوماسية المعاصرة المتبادلة بين الطرفين نوعاً من التحسن والتطور الملحوظ ولاسيما منذ منتصف العقد الأول الألفية الجديدة ، وهو ما يعكس حالة من التغيير الحقيقي والفعلي في المدركات ومن ثم التوجهات من قبل النخب الحاكمة في الطرفين ، ويمكن تناول ورصد هذا البعد من العلاقات المتبادلة وذلك كما يلي :

١- البعد الدبلوماسي المتعلق بالجانب التركي

تمتلك تركيا جذوراً تاريخية ممتدة للعلاقات الدبلوماسية مع الدول الأفريقية ، حيث أن لديها علاقات دبلوماسية تعود إلي عام ١٨٦١م (فترة العهد العثماني) ، حيث قامت بتعيين قنصلاً تابعاً لها في كيب تاون

¹ - Mehmet Özkan , Turkey Discovers Africa: Implications and Prospect , **Op.Cit.**, p.6

² - Isa Afacan , **Op.Cit.**, p.51

في جنوب أفريقيا في ١٨ فبراير ١٨٦١ م^١ ، وفي المرحلة التالية على العهد العثماني والإعلان عن قيام الجمهورية التركية على يد (كمال أتاتورك) في عام ١٩٢٣ م ، افتتحت تركيا سفارة لها في العاصمة الإثيوبية (أديس أبابا) في عام ١٩٢٦ م ، لتصبح بذلك أول سفارة تركية لتركيا في أفريقيا جنوب الصحراء^٢ ، كما أقامت أول قنصلية رسمية تابعة لها في أفريقيا في (لاجوس) في عام ١٩٥٦ م ، فضلاً عن إقامة سفارة تركية في غانا في العام التالي^٣ .

ومنذ مطلع الستينات وخلال عقد السبعينيات من القرن العشرين حاولت تركيا إعادة توجيه سياستها الخارجية نحو الدول غير الغربية ، نظراً لتدهور العلاقات التركية - الأمريكية على خلفية القضية القبرصية ، حيث اعترفت تركيا باستقلال الدول الأفريقية حديثة العهد بالاستقلال ، وحرصت على إقامة وتطوير علاقات دبلوماسية معها عبر افتتاح السفارات والزيارات الرسمية ، حيث افتتحت تركيا سفارات تابعة لها في عدداً من الدول الأفريقية وذلك خلال عقد الستينيات من القرن العشرين ، ومنها سفارة في نيجيريا في عام ١٩٦٠ م ، وأخرى في السنغال في عام ١٩٦٢ م ، بالإضافة إلي سفارات في كينيا في عام ١٩٦٨ م وزيمبابوي في عام ١٩٧٨ م ، وعلى مستوى الزيارات الرسمية قام زيارة الرئيس التركي (جودت صوناي) Cevdet Sunay بزيارة إلي إثيوبيا في ديسمبر ١٩٦٩ م^٤ .

ومع مطلع الثمانينيات من القرن العشرين وخضوع تركيا لحكم عسكري خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٣ م) ، تأثرت العلاقات الدبلوماسية التركية مع أفريقيا جنوب الصحراء بفعل الصعوبات والمشكلات الاقتصادية التركية الداخلية ، حيث قاد ذلك لإغلاق السفارة التركية في غانا في عام ١٩٨١ م ، غير أن الأمور تحسنت تدريجياً بشكل نسبي منذ منتصف الثمانينيات ، حيث وقعت تركيا على اتفاقيات للتعاون مع بعض الدول الأفريقية في مجالات الصناعة والتجارة ، ومنها أوغندا في عام ١٩٨٧ م وبتسوانا ونشاد وجيبوتي وجامبيا وزامبيا في عام ١٩٨٩ م^٥ .

¹ - Mehmet Özkan, "Turkey's 'New' Engagements in Africa and Asia: Scope, Content and Implications", **Op.Cit.** , pp:119-120

² - Volkan Ipek , **Op.Cit.**, p. 435

³ - **Ibid.**, p436

⁴ - **Ibid** ., pp:436-437

⁵ - **Ibid** ., pp:437-438

ومع انتهاء الحرب الباردة مع مطلع التسعينيات من القرن العشرين ، خضعت العلاقات الخارجية التركية لمراجعة شاملة حيال المجال الخارجي لها ، حيث باتت تركز على التعاون مع العالم غير الغربي ، واستناداً لذلك تعززت العلاقات الدبلوماسية التركية مع القارة الأفريقية ، حيث قامت تركيا بافتتاح سفارة لها في جمهورية جنوب أفريقيا في عام ١٩٩٤م ، يضاف لذلك قيام الرئيس التركي (أوزال) OZAL بزيارة إلي السنغال في عام ١٩٩٣م ، وزيارة رئيس الوزراء التركي (أربكان) Erbakan إلي نيجيريا للتوقيع على اتفاقية للتعاون التجاري في عام ١٩٩٦م^١ .

غير أن نقطة التحول الرئيسية في العلاقات الدبلوماسية التركية نحو أفريقيا ، تجسدت من خلال تبني تركيا لخطة عمل قائمة على " الانفتاح على أفريقيا " في عام ١٩٩٨م ، والتي يعد المكون الدبلوماسي في إطارها بمثابة أحد الركائز الرئيسية التي ارتكزت عليها هذه الخطة ، ويشمل المكون الدبلوماسي على أربعة مؤشرات أو عناصر رئيسية ، والتي تتمثل فيما يلي^٢ :

١- زيادة مستوى التمثيل الدبلوماسي التركي في أفريقيا

٢- تحسين البنية التحتية القائمة للسفارات التركية في أفريقيا

٣- تعيين القناصل الاتراك في أفريقيا

٤- منح التصديق والاعتماد المباشر لسفراء السفارات التركية في أفريقيا

وقد أعطى المكون الدبلوماسي في إطار خطة عمل " الانفتاح على أفريقيا " الأولوية لزيادة عدد السفارات التركية في أفريقيا ، فإلى جانب ما لدى تركيا من سفارات دائمة في دول أفريقيا شمال الصحراء ، فقد عززت تركيا من ما لديها من سفارات في إطار دول أفريقيا جنوب الصحراء ، حيث افتتحت تركيا سفارتين في كل من دار السلام (تنزانيا) و ابيدجان (كوت ديفوار) وذلك في عام ٢٠٠٩م ، كما افتتحت سفارات تابعة لها في كل من ياوندي (الكاميرون) وبامكو (مالي) وأكرا (غانا) وكمبالا (أوغندا) ولواندا (أنجولا) وأنتاناناريفو (مدغشقر) وذلك في عام ٢٠١٠م^٣ .

¹ - **Idem.**

² - **Ibid .,** p.439

³ - Center for Middle Eastern Strategic Studies, **Op.Cit.,** , p.11

كما وقعت تركيا على بروتوكول لافتتاح سفارات تابعة لها في أفريقيا في عام ٢٠١١ م ، وذلك كل من بوركينا فاسو والجابون وجامبيا وغينيا وناميبيا والنيجر وجنوب السودان ، على أن يكون ذلك بنهاية عام ٢٠١٢ م ، وفي عام ٢٠١٣ م افتتحت تركيا سفارات لها في كل من غينيا وتشاد وإريتريا وجيبوتي ، ويلاحظ تنامي وتزايد عدد السفارات التركية في أفريقيا بشكل مطرد ولاسيما منذ نهاية العقد الأول من الألفية الجديدة ، وهو ما يوضحه الجدول رقم (٢) الموضح أدناه .

جدول رقم (٢)

عدد السفارات التركية في دول أفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة (١٩٢٦ - ٢٠١٣)

السنة	عدد السفارات
١٩٢٦	١
١٩٦٠	١
١٩٦٢	١
١٩٦٨	١
١٩٧٤	١
١٩٧٨	١
١٩٩٤	١
٢٠٠٩	٢
٢٠١٠	٦
٢٠١١	٤
٢٠١٢	٨
٢٠١٣	٤

Source: Turkish Ministry of Foreign Affairs

٢- البعد الدبلوماسي المتعلق بالجانب الأفريقي

حرصت أفريقيا - بمنطق التبادل - على تعزيز وتطوير علاقاتها الدبلوماسية مع تركيا ، وهنا يتعين التمييز بين مجموعتين من الدول الأفريقية في هذا الصدد ، أما الأولى فتكمن في دول أفريقيا شمال الصحراء ، والتي تحتفظ جميعا بتمثيل دبلوماسي دائم لدى تركيا ، وهذا الأمر يجد ما يفسره في ضوء جملة من

الاعتبارات التاريخية والجغرافية والثقافية والدينية المشتركة ، بينما تتمثل الثانية في دول أفريقيا جنوب الصحراء ، والتي تشمل على كافة الدول الأفريقية المنتمية للأقاليم غرب وشرق وجنوب ووسط القارة

ويجدر القول أن إثيوبيا تعد بمثابة الدولة الأفريقية الأولى التي أقامت سفارة تابعة لها في أنقره وذلك في عام ١٩٢٦م ، وذلك كرد فعل على إقامة تركيا لأول سفارة تابعة لها في أفريقيا جنوب الصحراء في العاصمة الإثيوبية (أديس أبابا) خلال ذات العام^١ ، وتعمل حالياً نحو (٢٢) سفارة أفريقية في تركيا ، فعقب افتتاح كل من أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية سفارات لها في أنقره في عام ٢٠١١ ، فقد افتتحت كل من جيبوتي وكينيا وأنجولا والنيجر وجنوب السودان وغانا سفارات لها في تركيا في عام ٢٠١٢م ويضاف لذلك بعض الدول الأخرى من قبيل إثيوبيا ونيجيريا وغامبيا وغيرها

كما أظهر عدداً من الدول الأفريقية الأخرى رغبة لإقامة سفارات لها في تركيا في غضون السنوات القليلة القادمة^٢ ، ويعكس تنامي وتزايد التمثيل الدبلوماسي الأفريقي ولاسيما لأفريقيا جنوب الصحراء لدى تركيا - نوعاً من التغيير الإيجابي في الصورة الذهنية والمدرجات الأفريقية القائمة نحو تركيا ، ولعل هذا ما يفسر الحرص والاهتمام الأفريقي على تعميق العلاقات الدبلوماسية مع الجانب التركي

رابعاً - رؤية حاضرة ومستقبلية لمسار العلاقات السياسية الأفريقية - التركية

تشير القراءة الحاضرة لواقع العلاقات السياسية المتبادلة بين الطرفين إلي وجود تطور إيجابي ملموس بها ، ولاسيما منذ النصف الثاني من العقد الأول للألفية الجديدة ، وقد بات ذلك جلياً من خلال تزايد عدد الزيارات الرسمية المتبادلة على كافة المستويات وارتفاع مستوى التبادل الدبلوماسي بين الطرفين ، ولاسيما على مستوى الأقاليم الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء ، ولعل ذلك مرتين بالاساس بوجود قبول وأرضية راسخة تركية لدى الدول الأفريقية ، والتي تتمثل في عدم وجود موروث استعماري تاريخي لتركيا في القارة الأفريقية ، وذلك على النقيض من القوى الأوروبية الاستعمارية التقليدية ، كما يرتكن الخطاب السياسي التركي نحو

^١ - عبد السلام إبراهيم بغدادي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢

^٢ - Mehmet Ozkan, Turkey's Religious and Socio-Political Depth in Africa , Op.Cit., pp:47-48 ,

أفريقيا على فكرة مناوئة النفوذ الاستعماري في القارة الأفريقية ، الأمر الذي يعزز من القبول التركي لدى الأفارقة على مستويين الرسمي وغير الرسمي (الشعبي)

ويمكن توصيف الواقع الراهن للعلاقات السياسية الأفريقية - التركية بأنها علاقات متوازنة بين الطرفين ، إذ أنها تستند على منظومة تبادلية من المصالح السياسية ، فكل طرف لديه نوعاً من الإدراك الإيجابي بشأن إمكانية الاستفادة من الطرف الآخر على المستوى السياسي ، فتركيا تعتمد إلى الاستفادة السياسية من الوزن التصويتي للدول الأفريقية في المحافل الدولية ، وبالمثل تعتمد أفريقيا للاستفادة السياسية من تركيا عبر تسليط الضوء على قضايا ومشكلات القارة الأفريقية في المحافل الدولية ، ولاسيما فيما يخص الأوضاع والظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة.

أما القراءة المستقبلية الممكنة والمحتملة لواقع العلاقات السياسية المتبادلة ، فتشير إلى نوعاً من الاستثمارية فيما يخص حالة التطور الإيجابي لمسار العلاقات السياسية المتبادلة والمضامين المختلفة المتعلقة بها ، وباعتبار تركيا الطرف " المبادر " في تطوير العلاقات السياسية المتبادلة بين الطرفين ، وذلك نظراً لنقل حجم الاستفادة السياسية المحققه له من القارة الأفريقية ، فإن ثمة مجموعة من الأمور التي يجب على تركيا مراعاتها حيال التعامل مع القارة الأفريقية ، وذلك من أجل تطوير نوعاً من العلاقات السياسية الأفريقية - التركية المستمرة والمستقرة ، والتي تتمثل فيما يلي:

١- يجب على تركيا أن يكون لديها طرقاً مختلفة للتعامل مع أفريقيا وقضاياها ، فأفريقيا ليست واحدة أو متطابقة ، ومن هنا يصبح الاقتراب الإقليمي بمثابة الألية المحفزة لتحقيق النجاح السياسي لتركيا في أفريقيا ، ذلك أن القارة الأفريقية تعد مقسمة إلى نحو خمسة أقاليم متمايزة ، استناداً إلى الموروث الاستعماري والتركيبة الدينية والاثنية

٢- الاعتماد على الاقتراب القائم على فكرة تطوير العلاقات الثنائية المتبادلة مع القوى الإقليمية الرئيسية في إطار كل إقليم فرعي في أفريقيا ، من قبيل إثيوبيا في الشرق ، وجنوب أفريقيا في الجنوب ، ونيجيريا في الغرب ، وجمهورية الكونغو الديمقراطية في الوسط ، ومصر في الشمال ، فكلما عززت تركيا من هذا النمط من العلاقات السياسية ساعدها ذلك تطوير أنماط تعاونية مستقرة ومستمرة مع باقي دول الاقليم الفرعي .

٣- مراعاة الخلفيات الاستعمارية المتفاوتة للدول الأفريقية كل على حدة ، حيث تلعب دوراً حاسماً في السياسات الأفريقية ، انطلاقاً من تأثير الخلفية الاستعمارية على نمط وطريقة التفكير واقترب التعامل مع القضايا المختلفة

٤- الاستمرار في تعزيز العلاقات التركية على المستوى السياسي المؤسسي مع القارة الأفريقية ، بحيث تمد لكل تشمل على تقوية الصلات مع كافة المؤسسات القارية والإقليمية الفرعية القائمة ، ومنها النيباد والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) ، وجماعة التنمية لدول الجنوب الأفريقي (سادك) ، والهيئة الحكومية للتنمية (إيجاد) وغيرها .

٥- يتعين أن يكون للسياسة التركية نحو أفريقيا أليات عالمية ، قائمة على المتابعة أو المشاركة في إطار التنظيمات القارية البينية ، من قبيل منتدى الحوار بين جنوب أفريقيا والهند والبرازيل (IBSA)

٦- تفادى التدخل المباشر وغير المباشر في شئون السياسة الداخلية للدول الأفريقية ، حيث أن ذلك ينطوي على تكوين نوعاً من المدركات السلبية حيال التوجهات والسلوكيات التركية ، الأمر الذي يقود لخلق حواجز نفسية لدى الأفارقة حيال تعامل تركيا مع أفريقيا وقضاياها .